

	المحتويات
1	1_ الخلاصة
5	2_ مقدمة
6	3_ خطط وإستراتيجيات و سياسات التنمية الوطنية
6	3_1_ الخطط والإستراتيجيات الوطنية
12	3_2_ التدابير المتخذة لمكافحة التصحر قبل الاتفاقية
12	3_3_ التدابير المتخذة لمكافحة التصحر بعد تنفيذ الاتفاقية
15	4_ التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية
15	4_1_ دور وزارة الدولة لشؤون البيئة
4 15	4_2_ دور الهيئة الوطنية للتنسيق و جهة الارتباط الوطنية
18	3_ الإطار التشريعي و التنظيمي
19	5_ النهج التشاركي الداعم لتنفيذ برنامج العمل الوطني
21	6_ العملية الاستشارية و الاتفاقيات المشتركة مع الأطراف المشاركة في الدول المتقدمة
22	7_ التدابير المتخذة أو المخطط لها في إطار برنامج العمل الوطني
22	7_1_ تحليل التجارب السابقة
22	7_2_ مشروعات إدارة الموارد الطبيعية و مكافحة التصحر
25	7_3_ خطط العمل الحديثة و التدابير المخططة
26	7_4_ برامج العمل الإقليمية و دون الإقليمية
27	8_ المخصصات المالية
28	9_ مراجعة الدلائل و المؤشرات
	* (اقترح إضافة صفحة المحتويات إلى التقرير النهائي)

1 - الخلاصة :

تعتبر ظاهرة التصحر معوقاً أساسياً للتنمية في الجمهورية العربية السورية خاصة في المنطقة الهامشية ومنطقة البادية الرعوية السورية واللذان تعانيان منذ أواخر الخمسينيات من سوء إدارة واستخدام الموارد الطبيعية واختلالاً شديداً في النظم البيئية التي هي في الأساس نظماً بيئية هشة . إلى جانب ذلك فإن عوامل أخرى لازالت تلعب دوراً كبيراً في تدهور البيئة في تلك المناطق من أهمها الجفاف الذي أصاب المنطقة لعدة سنوات متتالية، لذا فإنه ليس من المستغرب أن نجد أن السياسات و الخطط التي أعدت في الآونة الأخيرة اهتمت كثيراً بأمور عدة مثل سلامة البيئة والاستخدام المرشد والأفضل للموارد المتاحة مع ضمان استدامتها وضمان رفاهية الأجيال القادمة .

وقد ركزت خطط التنمية الأخيرة في الجمهورية العربية السورية على ضرورة وأهمية حماية البيئة وصون وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتدهورة مع ضمان وتأكيد مبدأ التنمية المستدامة

جميع الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة إضافة إلى تشجيع مساهمة ومشاركة المجتمعات المحلية والوطنية في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية تأكيداً "لمبدأ المشاركة الجماعية".
وضمن نشاطات وزارة الدولة لشؤون البيئة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة قامت الوزارة بإعداد استراتيجيات وبرامج عمل وطنية خاصة بجدول أعمال القرن 21 فتم إعداد وتنفيذ مشروع بناء القدرات الوطنية بتمويل من البنك الدولي كم تم تنفيذ مشروع حماية طبقة الأوزون بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثم مشروع الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي والإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وكان من أهم توصيات الاستراتيجية الوطنية للبيئة توصية تضمنت توجيهها " بإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وذلك لضمان التكامل بين البيئة و التنمية على المستوى الوطني .

وقد تركزت الجهود الوطنية لمكافحة التصحر قبل 1995 على بعض المشروعات والبرامج ذات التمويل الوطني أو عن طريق التعاون الفني والمالي مع منظمات عربية ودولية كان هدفها كبح جماح ظاهرة تدهور الأراضي وتشجيع الاستخدام المرشد للموارد الطبيعية، ولكن على نطاق ضيق وضمن مشاريع رائدة أحياناً".

لقد قامت الحكومة في عام 1995 وفق برنامج التعاون التقني مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر. وفي هذا الإطار نادت الدراسة بما يلي:

1. ترشيد استخدام الموارد وصيانتها.
2. باتخاذ التدابير اللازمة لإشراك السكان في تصميم وتنفيذ برامج التنمية الخاصة بمناطقهم وتعزيز قدرتهم على اتخاذ القرار .
3. تمكين السكان ودفع قدراتهم للتخطيط السليم وتولي دور قيادي في تنفيذ الأعمال التي تحسن من ظروف حياتهم مع ضمان استدامة إرثهم من الموارد الطبيعية المتاحة.
4. دعت تلك الدراسة إلى تبني نهج مندمج وشمولي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر .

ومنذ عهد قريب بادرت الحكومة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصميم وتنفيذ مشروع إعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في سوريا والذي يعتبر امتداداً " لبرنامج العمل الوطني القائم، ويتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى وضع برامج عمل متكاملة مندمجة مع البرامج التنموية الأخرى لدفع الجهود الحالية لتحقيق الأهداف المنشودة كي تساعد الحكومة على تنفيذ التزاماتها نحو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعلى تعزيز القدرات المؤسسية البشرية .

وينتظر أن يتعايش البرنامج الجديد ويسير في نسق متناغم مع الاستراتيجيات والبرامج البيئية والتنموية الأخرى ويساعد على دمج المشروعات القائمة ويؤمن التنسيق الكافي بين كافة الجهات ذات الصلة. كذلك يتوقع أن يبرز البرنامج الجديد النشاطات التي يمكن تنفيذها على مستوى شبه إقليمي / إقليمي .

وينتظر أن تستفيد المجتمعات المحلية والمرأة من هذه البرامج عن طريق التدريب والتوعية لزيادة المعرفة والتثقيف البيئي حول التصحر وأسبابه وآثاره المدمرة على الموارد الطبيعية وإنتاج الأغذية والاقتصاد الوطني والناس الذين يعيشون داخل أو خارج المناطق المتأثرة إضافة إلى تأثيراته الاجتماعية الكبيرة. كذلك يتوقع أن يوفر مبدأ المشاركة الجماعية الوسيلة المطلوبة لحفز الجهود المشتركة وتنسيقها من أجل توظيف معرفة وخبرة المؤسسات الوطنية

الحكومية ذات العلاقة، والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث الإقليمية للمساهمة في وضع برامج عمل لحماية البيئة والحد من ظاهرة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

إن وزارة الدولة لشؤون البيئة هي الجهة ذات العلاقة والمرجعية القطرية ونقطة الارتكاز فيما يخص إعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر. وقد تم تسمية إدارة حماية التربة والأراضي كهيئة تنسيق وطنية فيما يخص حماية وصيانة الموارد الطبيعية/الزراعية أما رئيس هذه الإدارة فهو نقطة الوصل المركزية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنسق الوطني لمشروع برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في الجمهورية العربية السورية وفي هذا السياق فقد تم تشكيل فريق تنسيق المشروع.

ومن أجل ضمان سير العمل في تنفيذ بنود مشروع إعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فقد تم تشكيل لجنة توجيهية ولجنة فنية حيث تضم هاتان اللجنتان جميع الجهات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة وتلك المهتمة بتنفيذ الاتفاقية إضافة إلى ممثلين عن بعض المنظمات الدولية ومراكز البحث العلمي والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة. وتمثل اللجنتان مجموعتان فعالتان لمناقشة وتنقيح الأعمال المقترحة. كما أنهما تساعدان على تفعيل عملية التنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية.

إن البنية المؤسسية لإدارة البيئة في الجمهورية العربية السورية لا زالت في مراحلها المبكرة من التكوين. إلى جانب ذلك فهناك حاجة ماسة لضمان تنفيذ جيد لكل النشاطات المتعلقة بالاتفاقية. وعليه يمكن، علاوة على الجهود المقدرّة التي تقوم بها الدولة، تفعيل هذين العنصرين بدرجة أكبر بالاستفادة من فرص التعاون التقني والمساعدة الدولية التي يتوقع الحصول عليها بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك بالتعاون مع جهات دولية أخرى.

تستمد جهة التنسيق الوطنية مواردها المالية من الموازنة العامة لوزارة الدولة لشؤون البيئة مع دعم مالي مقدر لتنفيذ أنشطة المشروع يأتيها من ميزانية مشروع برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر والذي يتم تمويله من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية. كذلك توفر الخطة الخمسية الاعتمادات اللازمة لبعض البرامج والمشروعات التي تتضمن عناصر لمكافحة التصحر.

في الوقت الحالي لا توجد قاعدة معلومات كافية لدى جهة التنسيق الوطنية ولكن الجهود والخطط تسير نحو إعداد هذه القاعدة. والجدير بالذكر فإن لدى المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية ومراكز البحوث الإقليمية والممثلة في اللجنة التوجيهية والتنفيذية للمشروع قواعد معلومات يمكن لجهة التنسيق الوطنية التعاون معها للاستفادة منها وتحليلها لوضع البرامج ذات الأولوية.

يتوفر في إدارة المشروع خدمات التلفون والفاكس والبريد الإلكتروني وعدد من الحاسبات وملحقاتها والبرمجيات وآلة نسخ وأجهزة عرض ضوئية (تلفزيون، فيديو، آلة تصوير فيديو وجهاز عرض شرائح) وسيارة حقلية للاستفادة منها في خدمة المشروع.

تنفذ في الوقت الحالي برامج التوعية والتثقيف البيئي لتشجيع السكان المحليين على المشاركة في صيانة الموارد وإيقاف تدهور الأراضي من خلال حملات توعية بيئية تتولى القيام بها مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية وبعض المشروعات. ولا بد من التنويه هنا إلى أنه يوجد لدى وزارة البيئة دائرة للتوعية البيئية والإعلام والتي يمكن من خلالها أن تقوم بتنسيق

الجهود لتنفيذ برامج وأنشطة لتوعية و تعليم الجمهور ومستخدمي الأرض حول الخطوات و التدابير المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية.

بدأ التعاون مع المجتمع الدولي لكبح جماح تدهور الأراضي ومكافحة ظاهرة التصحر في وقت مبكر عن طريق مشروعات إعادة تأهيل المراعي و الغابات المتدهورة وإدارة الأراضي وإدارة موارد المياه و الري وذلك بمساعدات تقنية و مالية من عدة دول أوربية مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا ومنظمات دولية مثل منظمة الأغذية و الزراعة و برنامج الأمم المتحدة للبيئة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة لم تقم بعد بتحديد آلية خاصة لضمان تمويل المشروعات و البرامج التي يتوقع إعدادها ضمن برنامج العمل الوطني المرتقب .

يمكن للجهود الموجهة لوضع معايير و مؤشرات علمية لرصد آثار التصحر ومتابعة تنفيذ الاتفاقية أن تستفيد كثيرا" من الطرق والنظم التي تم أو يجري تطويرها بواسطة المؤسسة العامة للاستشعار عن بعد و مؤسسات وطنية أخرى و مراكز بحوث عربية ودولية مثل أكساد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وإيكاردا .

2 - مقدمة :-

إن ظاهرة التصحر التي تأثرت بها مساحات كبيرة في القارة الإفريقية قد امتد أثرها أيضا" إلى دول غرب آسيا بما في ذلك الجمهورية العربية السورية، وزحف الصحراء أصبح ظاهرة بيئية عامة تهدد معظم تلك الدول حيث تخضع الدول العربية الواقعة في إقليم غرب آسيا إلى مناخ جاف أو شبه جاف وبالتالي فإن النظم البيئية السائدة في هذا الإقليم متشابهة إلى حد ما من حيث التكوين والتأثير على البيئة المحيطة بها، كما أن السياسات البيئية وإدارة الأراضي الرعوية تخضع لعوامل مشتركة ومتشابهة.

تقع الجمهورية العربية السورية بين خطي عرض 19 32 و 20 37 شمالا" و 43 35 و 25 42 شرقا" في غرب آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي 100 185 كم² وعدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة بكثافة سكانية قدرها 51 نسمة / كم².

وتقسم سوريا إلى خمسة مناطق استقرار وذلك حسب معدلات الهطول المطري، وتعتبر المنطقتين الرابعة (الهامشية) والخامسة (وتقع تحتها معظم أراضي البادية) من أكثر المناطق تعرضا" للجفاف حيث يتدنى الهطول المطري فيها عن 250 ملم/سنويا"، ويتراوح ما بين 200 – 250 ملم/سنويا" في المنطقة الرابعة و 100-200 ملم/سنويا" في المنطقة الخامسة وعلى مساحة تصل إلى 10 مليون هكتار أي حوالي 55% من مساحة القطر.

عرفت البادية السورية على الدوام بأنها واحدة من أكثر البوادي غنى" في غطائها النباتي كمرعى طبيعي على مر العصور ونتيجة لعمليات التوسع في التنمية الزراعية والحضرية في منتصف الثمانينات ثم التوسع في الزراعة البعلية في كافة المناطق ولم تستثن البادية من ذلك رغم عدم ملاءمتها لهذا النوع من الاستثمار وذلك نتيجة هطول مطري زاد عن 200 ملم في بعض السنين الخيرة.

وتشير الإحصائيات الزراعية الحادية عشر إلى أن المساحة المزروعة بعللا" في البادية قد ازدادت من 36000 هكتار عام 1982 إلى 218000 هكتار عام 1985 لتصل إلى 552000 هكتار عام 1990.

لقد نجم عن التوسع في الزراعة البعلية في البادية العديد من المشاكل البيئية نتيجة " لحرارة الأراضي الرعوية ذات البناء الضعيف (Aridisols) واقتلاع الأنجم والشجيرات الرعوية، فتعرضت التربة المحروثة المفككة نتيجة لذلك لعوامل شديدة من التعرية الريحية تمثلت في عواصف غبارية شديدة (دير الزور كانت الأشد عام 1995) وفي تشكيل الكثبان والكثيبات الرملية.

إن حوالي 50% من الأتربة السورية هي شديدة التعرض للانجراف الريحي/المائي، وتبلغ مساحة الأراضي المتدهورة في سوريا حوالي 18% من المساحة الكلية للقطر، حسب دراسة أعدت بالتعاون ما بين مديرية الأراضي والمركز العربي (أكساد). وتعود أسباب تدهور التربة إلى فقدان الرقعة النباتية نتيجة العديد من النشاطات البشرية المخلة بالتوازن البيئي كجمع حطب الوقود على مدار العام و الرعي الجائر، واستغلال حزام البادية (Steppe) في زراعة المحاصيل، وتملح الأراضي نتيجة عدم إدخال البعد البيئي في مشاريع الري المنفذة وتطبيق أنظمة ري غير سليمة. وحيث لا تتوفر القياسات الكمية الصحيحة لفقد التربة نتيجة الانجراف الريحي فقد قدرت كمية التربة المنجرفة من البادية السورية في يوم واحد بحوالي 570000 طن من التربة السطحية الخصبة.

وما زالت قضية التصحر تعتبر من قضايا البيئة الكبرى في الجمهورية العربية السورية. وقد ظلت الآليات المؤدية للتصحر نشطة لعدة عقود من الزمان حتى وصلت إلى أبعاد خطيرة في الوقت الراهن. وتعتبر ظاهرة التصحر من المسببات الأساسية لتدهور الموارد الطبيعية، وانخفاض إنتاجية الأراضي، ومعاناة الإنسان، وزحف الرمال، وبطء عجلة التنمية الاقتصادية.

ودعماً لمجهوداتها الحثيثة المتواصلة لإيقاف ظاهرة التصحر ودرء أثارها السالبة، وانطلاقاً من مبدأ المشاركة والتنسيق مع المجتمع الدولي بخصوص هذه الظاهرة، قامت الحكومة السورية بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) في عام 1995 وأقرتها في عام 1997. وقد تواصلت مساعي الدولة عبر مؤسساتها المختلفة للتصدي في الوقت المناسب لظاهرة سوء استغلال الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي وما يترتب عليها من آثار. وقد ساهمت المعونات الفنية والمالية المقدمة من الدول الأجنبية في إنجاح هذه المساعي، إلا أن جهودات الدولة في التصدي لظاهرة التصحر لازمتها بعض العقبات المتمثلة في عدم توفر التمويل الكافي ونقص الكوادر المؤهلة في المؤسسات التي تم إنشاؤها حديثاً لمجابهة قضايا البيئة، وفي المؤسسات الأخرى المشاركة في هذا الخصوص.

التقرير الحالي سيتم تقديمه لاجتماع الأطراف الرابع للاتفاقية، ويحوي التقرير ملخصاً للمجهودات المبذولة و التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالإضافة إلى مراحل سير تقدمها. وقد تم إعداد هذا التقرير بناء على رغبة سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، و المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) بالجمهورية العربية السورية، و المؤسسات الوطنية الأخرى، و الهيئات الطوعية وثيقة الصلة بموضوع التقرير. وقد تمت مراجعة ومناقشة المسودة بواسطة لجنة وطنية فنية مكونة من كل المهتمين بالأمر.

3- خطط و إستراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية :

3-1- الخطط والإستراتيجيات الوطنية:

خطط التنمية:

I.

تدرك حكومة الجمهورية العربية السورية جيدا "العلاقات المتداخلة و الصلات الوثيقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الإدارة السليمة للبيئة و تؤكد على الدور الذي يلعبه الفهم الصحيح لهذه العلاقات في إعداد سياسات التنمية الوطنية ، ولذلك تم تضمين برامج لمكافحة التصحر و تحقيق التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية ، كما تم تضمينها في سياسات و استراتيجيات القطاع العام .

أولاً- خطة التنمية الخمسية السابعة للفترة 1991 / 1995 وتشمل مكوناتها على قضايا صون البيئة ومكافحة التلوث . ولأن النمو السكاني من العوامل الرئيسة التي تعرض البيئة و الموارد الطبيعية المتاحة للاستنزاف المتزايد ، نادت الخطة بوجود صياغة سياسة سكانية طويلة المدى متناغمة مع خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، كما أيدت قيام نظام للضمان الاجتماعي الشامل .

ثانياً- خطة التنمية الخمسية الثامنة للفترة (1996- 2000) ومن أهم عناصرها برامج حماية البيئة ومكافحة التلوث . كما أن التأكيد الرسمي على أهمية الاهتمام بالبيئة في هذه الخطة يوضح الالتزام المتنامي على مستوى الدولة على ضرورة حماية البيئة ، وقد اشتملت الخطة على برامج عمل مختلفة من ضمنها :

- إعداد تدابير لحظر زراعة البادية (Steppe) تجنباً لانجراف التربة وتدمير الرقعة الخضراء وتجنباً لتدهور الحياة الفطرية فيها .*(هذه التدابير قد صدر بشأنها قراراً منذ عام 1995 بمنع الفلاحة في البادية)
- إعداد التدابير لإنشاء مزيداً من المحميات الطبيعية / الرعوية.

أما المشروعات المتعلقة بالتصحر، ضمن هذه الخطة ، فتشمل : مشروع تطوير البادية ومشروع صون المناطق المحمية ، وبجانب التركيز على قضايا البيئة فقد تضمنت الخطة قضايا أخرى مشابهة في القطاع الزراعي من أهمها مشكلة التملح وتدهور الأراضي والتي يزيد من تفاقمها السياسات المشجعة لإنشاء المشاريع المروية الكبرى واتباع أساليب ري ذات أثر سلبي على البيئة في المناطق التي تكون فيها الأرض غير صالحة لإنتاج المحاصيل. لذلك وفي إطار هذه الخطة نادت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بانتهاج سياسات تشجع على رفع كفاءة استخدام مياه الري واتباع ممارسات مفيدة للبيئة .

ثالثاً-خطة التنمية الخمسية التاسعة للفترة من 2000 / 2005 و يجرى الإعداد لها بواسطة هيئة تخطيط الدولة . وقد أجرت الهيئة بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) تقييماً للوضع الراهن للبيئة بما في ذلك نطاق التصحر والآثار المترتبة عليه، وهناك تركيز في الخطة المقترحة لتعزيز المشروعات الجارية بالإضافة إلى صياغة وتنفيذ العديد من المشروعات الجديد التي تستهدف مكافحة التصحر وتحسين مستوى المعيشة بالنسبة للمجتمعات الريفية . وتشمل هذه المشروعات الآتي:

- مشروع تطوير البادية .
- المسوحات البيئية للموارد الطبيعية في سوريا .
- صون التنوع البيولوجي .
- استصلاح الأراضي المتأثرة بالتملح في حوض نهر الفرات .
- إنشاء شبكة لمحطات الرصد الجوي .

من الواضح أن تنفيذ هذه المشروعات يتطلب بالإضافة للفترة الزمنية ، مشاركة القطاعات المعنية بما في ذلك المجتمعات المحلية . ومن أجل تحسين المناخ الاقتصادي ورفع العائد المادي

للمجموعات المحدودة الدخل ، تنوي الخطة نشر المشروعات وتوزيع مجهودات التنمية بطريقة متوازنة ومتعادلة، وهناك العديد من المشروعات التي تم التخطيط لها لتحسين الاقتصاد الريفي وسوف تركز تلك المشروعات على استصلاح الأراضي واستحداث فرص العمل ، والوسائل المدرة للدخل بالنسبة لسكان الريف ، وعلى سبيل المثال يقوم مشروع تطوير المنطقة الجنوبية باستصلاح الأراضي في المنطقة الجنوبية وتأمين المياه المطلوبة للري واتخاذ إجراءات وسياسات عديدة لزيادة الدخل لسكان الريف في هذه المنطقة.

وفي منطقة الحص في الشمال تم اتخاذ إجراءات مماثلة لتحسين مستوى المعيشة وتخفيف حدة الفقر بالنسبة للمجتمعات المحلية . كما تشارك الحكومة بنشاط في إنشاء وحدات أو مجتمعات صناعية ريفية مرتبطة بمراكز تسويق لتجميع وتشجيع الإنتاج وسوف تساهم الخطة في دعم هذه المبادرة .

ب - الخطة الوطنية للعمل البيئي :

يتم التركيز في هذه الخطة على تحديات تدهور البيئة بما في ذلك الآثار غير المرغوبة للتصحر وتستههدف الخطة ، عموماً " تأمين الحماية الصحية للمواطنين وإدارة الموارد المادية و الثقافية بطريقة رشيدة وفاعلة. وقد تم إعداد الإطار الأولي لإستراتيجية بيئية وطنية عام 1995 واشتملت على خطة العمل البيئي الوطني ، بالإضافة إلى برامج البيئة على مستوى الأحواض المائية في القطر ، وقد تمت الموافقة على الإستراتيجية البيئية الوطنية بواسطة الدول من قبل الدولة وهناك ترتيبات مادية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي (World Bank) على تنظيم مؤتمر للمانحين عام 2000 في دمشق .

وتشمل المفاهيم الأساسية للخطة الوطنية للعمل البيئي ما يلي :

- بناء القدرات ورفع مستوى تعليم الجماهير .*(زيادة وعي الجماهير لخطر التصحر وسوء استخدام الموارد)
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المائية الجوفية.
- تحسين الخصائص النوعية البيئية في المناطق الريفية .
- تقليل الآثار الضارة لظاهرة التلوث على الصحة العامة .
- صون الموارد الثقافية و الموارد الطبيعية .

كما تتضمن توصيات الإستراتيجية الوطنية البيئية صياغة استراتيجية لمكافحة التصحر بالإضافة إلى الموضوعات الرئيسية للخطة . وهذه التوصيات المتعلقة بظاهرة التصحر تعكس الصلات الوثيقة والمنافع المتبادلة بين حماية البيئة ومكافحة التصحر .

ج - أجندة القرن 21 (جدول أعمال القرن 21) الوطني :

تم إعداد آلية لتنفيذ ومتابعة برنامج الأجندة (21) بواسطة وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) والهدف الإجمالي لهذه الآلية هو تشجيع وتحسين التكامل بين القضايا البيئية و التنمية على نطاق قومي أخذة في عين الاعتبار إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية والأفاق الإقليمية والدولية لهذه المسائل لتأمين المشاركة الفاعلة على الصعيد المحلي والإقليمي و القومي بهدف تحقيق التنمية المستدامة . وتتلخص أهداف الآلية في الآتي:

1. تأمين التعاون الفاعل بين الحكومة السورية ولجنة التنمية المستدامة (CSD) و المشاركة في أنشطتها المختلفة وبالأخص رصد ومتابعة تنفيذ برنامج الأجندة (21) .

2. تعزيز دور الوزارات المعنية ووزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) في مجال البيئة و التنمية وتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات .
3. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتأمين متابعة فاعلة للأجندة (21).
4. تأمين ردود الفعل / الاستجابة المناسبة والإجراء الفاعل تجاه كل ما ينبثق عن قضايا البيئة و التنمية .

وتؤدي الآلية وظيفة الرصد و المتابعة و التنفيذ للأجندة (21) من خلال لجان استشارية ولجان فنية يبلغ عددها سبعة لجان تتعلق أنشطتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة التصحر ، خصوصا" اللجنة رقم (7) حول الأراضي و التصحر ، و الحراج ، و التنوع البيولوجي . وتكون لجان ومجموعات العمل التابعة للآلية منتدى ذو أهمية لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) .

د - اتفاقية صيانة التنوع البيولوجي :

إن العواقب الوخيمة و الآثار السالبة و المترتبة على بروز ظاهرة التصحر متعارف عليها . فتدهور الموارد الطبيعية و المناطق البيئية ينعكس سلبا" في شكل مخاطر تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي ، الأمر الذي يتطلب عمل عاجلة ومجهودات منسقة ومدروسة. وانطلاقا" من إدراكها لخطورة الأمر ، أجرت حكومة الجمهورية العربية السورية خطط عمل عديدة من بينها إقرار اتفاقية التنوع البيولوجي في ديسمبر 1995 ، وأنشأت وحدة للتنوع البيولوجي داخل وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) لتنسيق الجهود الوطنية في هذا الاتجاه . وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تم إعداد دراسة وطنية للتنوع البيولوجي في عام 1998، وسيتم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في أواخر نيسان 2000. وتشمل التوصيات والمقترحات البارزة وخطط العمل ذات الصلة بالتصحر المضمنة في الدراسة الوطنية للتنوع البيولوجي الآتي :

- تعزيز قواعد البيانات التي أنشأت في وحدة التنوع البيولوجي، وتحسين ربطها بالشبكات الوطنية الإقليمية والعالمية .
- بذل مزيدا" من الاهتمام بحماية البيئة من كل العوامل التي تهدد الموائل والنظم البيئية والمحميات الطبيعية باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التلوث ومكافحة التصحر في إطار التعاون مع المؤسسات الوطنية و المنظمات الإقليمية والدولية .
- ضبط الاستغلال غير المرشد للموارد الطبيعية (الحراج ، المراعي ، الحياة البرية) والتوسع السكاني/ الزحف العمراني على حساب الرقعة الخضراء و ما يرتبط بها من أثر سلبي على التنوع البيولوجي .
- إصدار تشريعات مناسبة لضبط ظواهر التلوث ، و التملح، و التصحر ، و مكافحة الآثار السلبية لها بواسطة منهج علمي بحثي وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتأثرة .
- صياغة سياسة تعليمية توجيهية بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة لتعزيز القدرات الوطنية وتأمين إنجاز تدابير صون للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

ه - السياسات الزراعية :

تستهدف السياسات الزراعية صون الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة تؤدي إلى تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما يتم التركيز في هذه السياسات على ضرورة تعجيل التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية لتشجيع الاستقرار الاجتماعي و الحد من ظاهرة الهجرة /النزوح من الريف إلى المدينة، ولهذه السياسات أهداف متعددة و عاجلة ، نورد منها مايلي:

- حماية الموارد المائية من التلوث و الاستنزاف الجائر .
- حصر الزيادة في الرقعة الزراعية على المشاريع المروية فقط (مناطق الاستقرار الأولى والثانية) .
- حماية الأراضي الزراعية من الانجراف و التدهور .
- تشجيع استخدام تقنيات إنتاج حديثة وتشجيع البحوث العلمية ، و الخدمات الزراعية وتعزيز استخدام مدخلات الإنتاج المثلى .
- حماية وتنمية الموارد الحراجية وزيادة تشجير مناطق إضافية بالأشجار الحراجية المناسبة .
- تعزيز دور التعاونيات في توفير الخدمات الزراعية .

3-2- الإجراء المتخذة لمكافحة التصحر ما قبل تنفيذ الاتفاقية :

كما أشرنا سابقاً لم تتعدى البرامج المتخذة لمكافحة التصحر ما قبل الاتفاقية بعض المجهودات والمبادرة المضمنة في العديد من المشاريع و البرامج المدعومة وطنياً و عالمياً ومن أهم ما تم إصداره في عام 1995 قانون منع الفلاحة في أراضي البادية وتنظيم استثمارها وتشجيع زراعة الشجيرات الرعوية ومشروع الحزام الأخضر ومشروع التشجير المثمر إضافة إلى قرارات منع حفر الآبار في بعض الأحواض المائية مثل حوض بردى -الأعوج وهذه كلها مشاريع كانت تهدف لمنع التصحر وحماية التربة من التدهور ولو أنها جاءت متأخرة .

3-2-1 جهود مكافحة التصحر في الجمهورية العربية السورية

كما أوضحنا سابقاً، يمكن القول بان التصحر كمشكلة حقيقية لم يكن و إلى مدى قريب معروفاً في سورية. و تتعاون وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي مع المؤسسات الحكومية الأخرى والمنظمات و الهيئات المتخصصة العربية والدولية لتشخيص ظواهر تدهور الأراضي و بالتالي إيجاد الحلول المناسبة لها.

و في هذا النطاق لا بد من الإشارة إلى خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في سورية التي أعدها المركز العربي (أكساد) بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون البيئة السورية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلاً بالمكتب الإقليمي لغرب آسيا عام 1987 . و بالإضافة إلى خبراء المركز العربي فقد ساهم العديد من الخبراء السوريين ذوي العلاقة في إعداد تلك الخطة التي ناقشت أهم مظاهر تدهور الأراضي في سوريا و اقترحت العديد من المشاريع لمعالجة هذه المظاهر في مختلف المناطق البيئية القطر .

و حيث أن مشكلة الملوحة هي المشكلة الأقدم عمراً في سورية فقد أقام المركز العربي و منذ السنوات الأولى لإنشائه محطة لاستصلاح التربة المملحة و استثمارها و إدارتها في وادي الفرات الأدنى شرق دير الزور. كما أن الوزارة قد نفذت مؤخراً مشروعاً لإعادة تأهيل الأراضي المملحة في وادي الفرات الأدنى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

إضافة لذلك سنقوم باستعراض بعض المشاريع المنفذة و التي تنفذ في القطر كأمثلة على الجهود المبذولة في مجال مكافحة التصحر و زيادة الرقعة الخضراء و الحد من تدهور الأراضي .

مشروع مكافحة التصحر و تثبيت الكثبان الرملية في منطقة الكسرة - محافظة دير الزور

يعود ظهور الكثبان الرملية في المنطقة التي تتوضع على مسافة 50 كم غرب دير الزور إلى إنشاء سد الفرات و ما نجم عن ذلك من تنظيم لجريان المياه اعتباراً من عام 1974. و حيث أن ذلك قد أدى إلى اختزال مجرى النهر وغياب ظاهرة الفيضان السنوية فقد ترافق ذلك مع إزالة الغطاء الغابوي الطبيعي في الموقع وحرارة الأراضي التي انحسرت عنها المياه. و لقد ساهم في تفاقم المشكلة طبيعة التربة الرملية للموقع و تكسير الطبقة الغرينية الرقيقة التي كانت تغطي هذه التربة نتيجة للحرارة.

و لقد ظهرت مشكلة الانجراف الريحي للرمال و تفاقت بوتيرة متسارعة. فقد تم تغطية مساحات واسعة ضمن المصطبة الدنيا و المصطبة الثالثة للفرات بالرمال و الكثبان الرملية. كما زحفت الرمال على المصطبة الثالثة.

وبناء على طلب من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية فقد قام خبراء المركز العربي بالتعاون مع خبراء وزارة الزراعة بوضع الدراسة الفنية التي تضمنت إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة وتلافي الأضرار الناجمة عنها. وقد بوشر بتطبيق الإجراءات الفنية اعتباراً من عام 1984. ونتيجة لذلك فقد تم تحقيق مايلي :

- 1- تحويل مناطق الرمال والكثبان الرملية القريبة من ضفة النهر إلى غابة صناعية من الأشجار الحراجية وبمساحة تزيد عن 200 هكتار.
- 2- تحويل مناطق الكثبان الرملية في المصطبة الثالثة للنهر إلى غابة من الشجيرات الرعوية وبمساحة تزيد على 300 هكتار. وتثبيت الكثبان الرملية الموجودة في المنطقة.
- 3- إدخال بعض الأنواع النباتية الحراجية والرعوية في كلا الموقعين ولأول مرة.
- 4- توقف مشكلة حركة/ زحف الرمال والكثبان الرملية تماماً" في المنطقة وعودة الحياة البرية إلى ما كانت عليه في كلا الموقعين.

مشروع رصد ومكافحة التصحر في جبل البشري

تم تحضير السياسة الوطنية للتربة في سورية من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1992. ولقد أوضحت هذه الدراسة بأن الانجراف الريحي للتربة يعتبر مشكلة جديدة في شرق القطر وأوصت بمشروع يمول دولياً لتقصي مصدر المشكلة ولتعميم تقنيات ملائمة لمكافحة انجراف التربة بواسطة الرياح، وتطبيق ممارسات ملائمة في إدارة الرعي تخفف من وطأة المشكلة ويشكل الاستشعار عن بعد المكون الرئيسي لهذا المشروع الذي سيستغرق تنفيذه خمس سنوات ونصف.

هذا المشروع يجري تنفيذه بجهد مشترك بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، والمؤسسة العامة للاستشعار عن بعد (GORS) والعون الفني الألماني (GTZ). ويمول المشروع بواسطة الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى جهات أخرى. ويهدف المشروع لتعزيز ودعم مقدرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) لرصد التصحر وتحليل مراحل المختلفة باستخدام منهجية ميدانية ومختبرية وبالتعاون مع هيئات محلية وإقليمية ودولية. ومن أهداف المشروع أيضاً "إعداد استراتيجيات مناسبة لمكافحة التصحر وضبط آثاره السالبة في الوطن العربي".

قام المشروع وفي مجال صون الموارد الطبيعية باختيار موقع إرشادي (استدلالي) أجريت فيه العديد من عمليات صون التربة، وتثبيت الرمال، وتأهيل الرقعة الخضراء، وحصاد المياه.

مشروع التشجير المثمر :

يهدف هذا المشروع إلى استصلاح الأراضي المنحدرة ذات الأمطار أكثر من 300 مم/سنة عن طريق نقب الأراضي لكسر الطبقة الصماء وتحسين الخواص الفيزيائية للتربة :
-تعزيل الحجارة من التربة لاستثمارها .
-إقامة المدرجات الكونتورية لزراعتها .
-تقديم المساعدات الفنية للمزارعين وأيضاً "الغراس
-إعطاء معونة غذائية للفلاحين .
-تقسيط القرض المعطى للفلاحين لاستصلاح الأراضي لأجل طويل .
-ابتداء المشروع عام 1977 وما يزال مستمرا .
-بلغت المساحة المستصلحة ضمن فعاليات المشروع حتى 1993 حوالي 232000 هكتار .
-يملك المشروع آليات ثقيلة خاصة بالتشجير ونقب التربة وإزالة الحجارة وإقامة المدرجات .

مشروع تطوير المنطقة الجنوبية لإقامة الأحزمة الخضراء الزراعية (مشروع الشهيد

عبد الكريم الشمري) :

يهدف هذا المشروع إلى :

-استصلاح حوالي 170000 هكتار في المحافظات الجنوبية ،وقد ارتفع هذا الرقم في الخطط الخمسية اللاحقة حيث وصل 25200 هكتار وحتى عام 1990 فقد تم استصلاح 182000 هكتار في كل من محافظتي درعا و السويداء وذلك لصالح زراعة المحاصيل الحقلية والتشجير المثمر وإقامة التجارب الزراعية الإرشادية لصالح مواعيد الزراعة واستعمال البذار المحسن وتحديد أعماق التربة المناسبة .
-تقديم الخبرة والمشورة الفنية وإقامة الأيام الحقلية .
-تقديم الآليات الزراعية (جرارات وصهاريج) .
-دعم الغراس المجانية .
-دعم غذائي للفلاحين المشمولة أراضيهم بالمشروع .
-زيادة الغلة الزراعية وإضافة أراضي زراعية جاهزة للاستثمار .
-بلغت ميزانية المشروع حوالي /145/ مليون دولار نصفها من العملة الأجنبية .

مشاريع الأحزمة الخضراء وإقامة مصدات الرياح (مشروع الشهيد العبود) :

يهدف هذا المشروع إلى إقامة أشرطة خضراء ملاصقة للبادية وعلى خطوط مطرية من 250-300 مم/سنة ،وذلك لوقف تقدم الصحراء نحو مناطق الاستقرار في المنطقة الهامشية .

ومن مزايا المشروع :

-إقامة خطوط خضراء لوقاية المناطق الزراعية والمعمورة من خطر تقدم التصحر .
-إقامة مزارع الأشجار المثمرة المتحملة للجفاف وإجراء دراسات حول إمكانية زراعة الأشجار بأمتار بين 250-300 مم/سنة .
-تقديم مساعدات فنية وغذائية للفلاحين .
-استصلاح الأراضي بنقبتها وإقامة المصاطب لتجميع مياه الأمطار .
-تم استصلاح وزراعة حوالي /134000/ هكتار ضمن هذا المشروع في مختلف المحافظات .

مشروع الشهيد على العلى لتطوير التشجير الحراجي والمثمر :

يهدف هذا المشروع إلى استصلاح /10000/ هكتار في المنطقة الجنوبية والساحلية ، وأما في المنطقة الجنوبية فيهدف إلى إقامة المدرجات على المناطق الجبلية والهضابية وإزالة الحجارة

ونقب التربة، ويشمل حوالي /15000/ هكتار في منطقة رنكوس - عسال الورد - الجبة من ريف دمشق وحمص وحماه، ويشمل /8000/ هكتار بهدف إقامة المدرجات في مناطق اللاذقية، القرداحة، الحفة و شمال اللاذقية من اجل زراعة المنحدرات المطيرة وإقامة المناطق الخضراء لحماية التربة من الانجراف المائي وترشيد الاستغلال السيء للمناطق الجبلية .

ويقدم هذا المشروع خدماته بقروض طويلة الأجل للفلاحين تشمل استصلاح الأراضي و إعطاء الغراس المناسبة والآليات الزراعية الخاصة بمختلف المناطق .
ابتدأ المشروع عام 1986 وبلغت ميزانيته الإجمالية /382/ مليون ليرة منها /100/ مليون مارك ألماني .

مشروع إعادة التحريج وتطوير الغابات :

تقوم مديرية التحريج والغابات بتحريج المناطق المناسبة مطرياً لإقامة الغابات و إعادة تحريج الغابات المحروقة و إقامة مصدات الرياح حيث يتم انتاج /30/ مليون غرسة حراجية سنويا وتحريج حوالي /25000/ هكتار سنويا ،ومكافحة الحرائق في الغابات والإندثار المبكر عن الآفات التي تصيب الغابات بغية حمايتها وتحريج مداخل المدن السورية مثل :طريق دمشق- حلب -دير الزور بحدود 40 كم ودمشق -تدمر بطول 50 كم حيث بلغ تحريج حرم الطريق حوالي 435 كم من الجمهورية العربية السورية ، كذلك تحريج حرم بحيرة الأسد وبحيرات السدود السطحية الأخيرة في المنطقة الوسطى والساحلية حيث بلغت هذه المناطق /28 000/ هكتار .

مشروع تشجير وإقامة الأحزمة الخضراء في محافظة القنيطرة:

تم من خلال هذا المشروع تشجير حوالي /32000/ هكتار في محافظة القنيطرة حيث إن الهدف الرئيسي لهذا المشروع استصلاح الأراضي المحجرة ونقب التربة وتعزيلها وإقامة المدرجات على المواقع الهضابية والمرتفعة وإقامة المزارع الخاصة بإنتاج التفاحيات والعنب إضافة إلى مناطق التحريج المختلفة .وقد وضعت خطة لاستصلاح /20 000/ هكتار أخرى لصالح الاستثمار الزراعي الحراجي والمثمر في المحافظة المذكورة .

مشروع حماية المدن من خطر التصحر بالأشرطة الخضراء :

مشروع الحزام الاخضر حول مدينة دير الزور من الناحية الغربية والجنوبية من المدينة

يهدف هذا المشروع لإقامة حزام اخضر لتخفيف العواصف الغبارية عن مدينة دير الزور وخاصة في فصل الصيف حيث يبلغ عرض هذا الحزام حوالي /2/ كم في المنطقة الغربية من دير الزور، ويصل إلي /1,5/ كم في المنطقة الجنوبية حيث هي في طور الإنشاء والتوسع، وتبلغ مساحة هذا الحزام في المنطقة الغربية /2000/ هكتار .

مشروع الحزام الاخضر في منطقة الزرعة وجبل الحص في محافظة حلب:

ويشمل حوالي /22000/ هكتار تشجير حراجي ومثمر حيث وضعت الدراسات الفنية من تصنيف التربة ودراسة اقتصادية للمشروع .
إضافة إلى كثير من المشاريع الأخرى التي لا مجال لحصرها .

3 - 3- الإجراءات المتخذة لمكافحة التصحر بعد تنفيذ الاتفاقية :

I.

خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الجمهورية العربية السورية:

تم وضع هذه الخطة بمجهود مشترك بين وزارة الدولة للبيئة (MSEA) و المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 1995،

وتشمل الأهداف طويلة المدى للخطة على زيادة إنتاجية الأراضي المتصحرة بواسطة صياغة و تنفيذ سياسات تأهيلية فائقة التنظيم تستهدف حماية الموارد الطبيعية و ضمان استخدامها بطريقة مستدامة . وتتضمن الأهداف العاجلة :

- تحسين إنتاجية الأراضي في المناطق المتأثرة بالتصحح مع ضمان الاستخدام المستدام للموارد الأرضية و المائية .
 - تحسين المناخ الاقتصادي القومي بتعزيز البرامج الهادفة إلى إزالة الفقر و تحقيق الأمن الغذائي .
 - تشجيع المناشط الجاري تنفيذها تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) و الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة .
 - الترويج لدور قطاع المرأة في كل المناشط الجاري تنفيذها ضمن هذه الاتفاقية، مع تأمين المشاركة الفاعلة بواسطة المجتمعات المحلية ، و الهيئات ، و مستخدمي الموارد الطبيعية في إعداد و تنفيذ السياسات و اتخاذ القرارات ، بالإضافة للمساهمة في تنفيذ برامج العمل الوطنية . وقد أوصت الإستراتيجية بقيام هيئة وطنية للتنسيق يناد بها إعداد و تنسيق و تنفيذ كل خطط العمل الموجهة لمكافحة التصحر ، كما قامت الإستراتيجية باقتراح برامج عديدة منها:
 - إنشاء قاعدة للبيانات و نظم المعلومات و تطوير وسائل رصد للمناطق المعرضة للجفاف و التصحر .
 - إعداد برنامج شامل لإزالة الفقر و تشجيع وسائل بديلة لزيادة دخل الفرد في المناطق المعرضة لتصحح .
 - إعداد برامج شاملة لمكافحة التصحر تتكامل مع الخطط الوطنية في مجال التنمية و الخطط الوطنية في مجال البيئة .
 - صياغة خطط وطنية لتعزيز الاستعداد لمواجهة الجفاف و لتأمين الغوث في فترات الجفاف . و صياغة برامج معالجة قضايا اللاجئين البيئيين .
 - تعزيز و تشجيع المشاركة الشعبية و التعليم البيئي و التوعية مع التركيز على مكافحة التصحر و معالجة آثار الجفاف .
- وقد اقترحت الإستراتيجية (32) مشروعاً " تنفيذياً" تحت مظلة البرنامج الوطني لمكافحة التصحر خلال الفترة 1996-2000 .

II.

مشروع برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر:

- يقوم هذا البرنامج على جهد مشترك بين الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في إطار التعاون القطري مع برنامج الأمم المتحدة (1977-2000) . * (1997-2000) و الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم الدولة لإنجاح تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) . و تتلخص الأهداف العاجلة للمشروع في:
- بناء الأطر المؤسسية و القدرات لضرورية لإعداد و تنفيذ و متابعة برنامج العمل لمكافحة التصحر .
 - إعداد برنامج عمل وطني .
 - تطوير إستراتيجية لحشد الموارد البشرية .

- ويستند البرنامج على مبدأ المشاركة مما يعزز مساهمة كل الجهات ذات الصلة ، مما يساعد على تعزيز مجالات أخرى مثل :
- رفع مستوى الوعي الشعبي وتعزيز الاتصال بصانعي القرار .
- تفعيل إسهام المرأة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).
- صياغة إستراتيجية لحشد الموارد الطبيعية.
- طرح وتقديم برامج عمل عاجلة .

ويجري تنفيذ البرنامج بواسطة وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) وسوف يتم تأسيس إطار تشاركي لتأمين المساهمة الفاعلة والكاملة لكل الأطراف المعنية بالأمر، وللمشروع لجنة توجيهية (SC) برئاسة وزير الدولة لشؤون البيئة وتشمل العضوية الوزارات الرئيسية ذات الصلة ، و هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و الهيئات الطوعية (NGOs) . وللمشروع أيضا " لجنة وطنية فنية (NTC) مكونة من الفنيين في المؤسسات الوطنية، و الجامعات ، و الهيئات الطوعية والمنظمات العربية والدولية. ومن أهم العقبات التي تواجه سهولة تنفيذ المشروع، وبالطبع ، برامج أخرى مرتبطة به، التنسيق المحدود بين المؤسسات الحكومية .

- ولتجاوز هذه العقبة قام المشروع بتعزيز وسائل الاتصالات وتبادل المعلومات وزيادة الشفافية بين المهتمين . ومن ضمن أنشطته سيقوم المشروع بالآتي:
- تنظيم التدريب في مجال القضايا المتعلقة بالتصحر والنهج التشاركي للهيئات الطوعية بما في ذلك النساء ، المزارعين ، واتحادات الشباب.
- عقد منتدى وطني لتكوين ميثاق وطني لتفعيل الاتفاقيات بين الأطراف ذات الصلة لتحريك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) للأمام.
- إحكام برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر (NAP) بتضمين تطوير مشروعات جديدة وتحسين مجالات عمل البرامج الراهنة.
- عقد اجتماع للمانحين بهدف إيجاد التمويل اللازم للبرامج التي تم إعدادها.

4 – التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية .

4 – 1 دور وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) :

- منذ إنشائها في عام 1991 ظلت وزارة الدولة لشؤون البيئة تلعب دورا " هاما" ورائدا" من خلال الدولة في مجال البيئة وتتلخص مسؤولياتها في الآتي :
- إعداد السياسات في مجال البيئة .
- متابعة تنفيذ تشريعات البيئة .
- التنسيق بين القطاعات ذات الصلة .

وقد تم اختيارها كنقطة ارتكاز لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر وتتحصر مسؤولياتها في هذا الخصوص في الآتي :

1. وضع خطة متكاملة لمكافحة ورصد التصحر ودرء أثار الجفاف .
 2. العمل بالتعاون مع وزارة الإعلام على رفع مستوى الوعي الشعبي فيما يخص قضايا التصحر وطرق مكافحته بالإضافة إلى تخفيف أثر الجفاف بواسطة برامج تعليمية .
- ويقوم بمساعدة وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) لجنة فنية استشارية و(9) لجان بيئية وتتكون الهيئات التنفيذية للجنة الفعلية من العاملين في الوزارة ومركز البحوث العلمية والبيئية (SERC) الذي يمثل الجهة البحثية لوزارة الدولة لشؤون البيئة . وقد أنشأت الوزارة مديريات ودوائر عامة للبيئة ولجان محلية للبيئة في كل مديرية أو إدارة لتنفيذ وتعزيز سياساتها

وبرامجها على الصعيد المحلي والحكومي . وسوف يتم الاستفادة من هذه اللجان لتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر .

4-2- دور هيئة التنسيق الوطنية (NCB) ووجهة الارتباط الوطنية (NFP):

من داخل وزارة الدولة لشؤون البيئة تلعب دائرة حماية الأراضي والتربة دور هيئة التنسيق الوطنية (NCB) في كل الشؤون المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر . كما يقوم رئيس شعبة صيانة الأراضي بوظيفة نقطة الاتصال للاتفاقية (Focal Point) ووظيفة المنسق الوطني لمشروع برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر الممول بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومن خلال لجنة خاصة ، تقوم هذه الدائرة بمراجعة الحالات وإصدار تراخيص بيئية فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية ، و العاملين بالدائرة أعضاء في لجان مختلفة تشرف على شؤون بيئية مختلفة مثل :

- لجنة البيئة الزراعية .
- لجنة برنامج الإنسان و المحيط الحيوي .
- اللجنة الدائمة للمبيدات .
- لجنة مبيدات الصحة العامة .
- اللجنة التوجيهية لإستراتيجية التنوع البيولوجي .

ولدائرة إمكانيات محدود في الوقت الراهن عبارة عن مكاتب وأثاثات وجهاز حاسوب وطابعة ليزيرية . ويجري توسيع هذه الإمكانيات بواسطة مشروع العمل الوطني المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتأمين (5) أجهزة حاسوب ، وجهاز لعرض الشرائح ، وجهاز عرض رأسي ، وجهاز فاكس و(2) أجهزة مسح إلكتروني وجهاز تلفزيون وجهاز فيديو ، وجهاز تصوير مستندات ، وسيارة دفع أمامي وخلفي . ولدائرة ميزانية من وزارة الدولة لشؤون البيئة تستطيع السحب منها بموافقة الوزارة .

وقد ورد فيما سبق الإشارة إلى لجنة تسيير المشروع (SC) واللجنة الفنية الوطنية (NTC) التي تمثل الذراع الرسمية لهيئة التنسيق الوطني (NCB). وقد تم (تشكيل لجنة تسيير المشروع بموجب القرار الصادر عن وزارة البيئة رقم 621 صادر بواسطة وزير الدولة لشؤون البيئة بتاريخ 6 ديسمبر 1999 وتتكون اللجنة من 31 عضواً " (6)نساء -25 رجل)بالإضافة للمنسق الوطني للمشروع ويترأسها وزير الدولة لشؤون البيئة .

وتشمل الشروط المرجعية للجنة التسيير الآتي :

- تنسيق أنشطة المشروع .
- مناقشة واعتماد كل الشؤون المتعلقة بالمشروع بما في ذلك المسائل الاقتصادية .
- التأكد من اتساق برنامج خطة العمل الوطنية مع الإستراتيجيات الأخرى وخطط التنمية الوطنية .
- الإشراف على خطة عمل المشروع وتقييمها خلال فترة (3) و (6) أشهر .

هذا وقد تم إعادة هيكلة اللجنة الوطنية الفنية (TC) بموجب مرسوم وزاري في ديسمبر 1999 وتشمل الشروط المرجعية للجنة الآتي:

- اقتراح التعديلات الضرورية وإعادة توجيه خطة عمل المشروع خلال فترة التنفيذ .
- دراسة النواحي المتعددة للتصحر وتقييم الوضع الراهن له .
- جمع وتقديم البيانات و المعلومات الواردة حول المناطق المتصحرة والمناطق المعرضة للتدهور للجنة تنسيق المشروع .
- إعداد مقترحات عمل لإيقاف تدهور الأراضي واتساع نطاق التصحر وتقديمها للجنة تنسيق المشروع .

- المشاركة والمساهمة في أنشطة برنامج مكافحة التصحر (ورشات عمل ، منتديات وطنية) وفقاً لبنود المشروع .
- التعاون مع فرق العمل التي يتم تكوينها للقيام بأعباء محددة خلال فترة تنفيذ المشروع .

تجتمع لجنة تسيير المشروع مرة كل (6) أشهر وعند الضرورة ، وبالمقابل تجتمع اللجنة الفنية الوطنية للمشروع (NTC) بانتظام وعند الضرورة ، استجابة لدعوة جهة الارتباط الوطنية. ومن المتوقع أن تؤسس اللجنة الوطنية الفنية في اجتماعاتها المستقبلية مجموعات عمل حول المجالات التالية :

- المسوحات البيئية .
- التعليم ورفع مستوى الوعي والتنظيف البيئي .
- التجربة والخبرة الوطنية المتعلقة بظاهرة التصحر ومكافحته.

وفي الوقت الراهن يجري تمويل كل أنشطة وبرامج عمل لجنة التسيير الوطنية (SC) أو اللجنة الفنية الوطنية (TC) بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .

إن قدرات نظم الاتصال لهيئة التنسيق الوطنية (NCB) محدودة في الوقت الراهن ولكن من المتوقع أن يتم تحسينها مع تقدم مراحل تنفيذ برنامج اللجنة الوطنية الفنية المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حيث تتضمن أنشطته الرئيسية تجميع وتحديث المعلومات والبيانات حول برامج البحوث والمشروعات المنفذة سابقاً" بالإضافة إلى المعلومات ومن ثم تحديثها إذا اقتضت الحاجة بالإضافة إلى تحليل وتقييم التجربة الوطنية في مجال مكافحة التصحر في الجمهورية العربية السورية وتحديث المعلومات إذا اقتضت الحاجة كما تشمل هذه الأنشطة أيضاً" القضايا الاجتماعية وقضايا التدريب على جميع المستويات.

وفي الوقت الراهن لا تحوز جهة الارتباط الوطنية على قواعد بيانات ، لكن الجهود مبذولة نحو تأسيس نظم قواعد بيانات . ومن الموضوعات الرئيسية التي سوف يكون لها أولوية في نظم قواعد البيانات الآتي :

- تدهور الأراضي في المناطق الساحلية .
- تدهور الأراضي في البادية .
- الآثار السلبية للمبيدات على البيئة .

4 3 - الإطار التشريعي والتنظيمي :

يمكن إجراء دراسة أو تحليل للتشريعات الراهنة بواسطة لجان ومجموعات عمل برنامج العمل الوطني المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/NAP) .

إن عملية زيادة الوعي والتنظيف البيئي وتشجيع المجتمعات المحلية للمشاركة في صون وإدارة ورصد تدهور الأراضي قد تم البدء بتطبيقها عن طريق مشروعات عديدة ومؤسسات حكومية بالإضافة إلى جهود الهيئات الطوعية مثل الاتحاد النسائي والاتحاد العام للفلاحين واتحاد شبيبة الثورة والنقابات المختلفة، وقد تم دفع هذه الجهودات بواسطة أنشطة البرنامج المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تشمل :

- رفع الوعي الشعبي بواسطة حملات تستهدف المجتمعات المحلية بما في ذلك النساء والأطفال .
- مشاركة وسائل الإعلام الجماعية في عملية زيادة الوعي .
- إعداد مواد تعليمية وإرشادية .
- إعداد برامج تدريب للمنظمات الطوعية مثل اتحادات النساء ، واتحادات المزارعين ، واتحادات الشباب ، حول القضايا المتعلقة بالبيئة والنهج التشاركي .

للجمهورية العربية السورية تاريخ طويل وتجربة عريقة في مجال منح المؤسسات الإنتاجية والمجتمعات الريفية صلاحيات اتخاذ القرار وتفويض المسؤوليات بواسطة التعاونيات. ويشار إلى تجربة إنشاء وتنشيط تعاونيات الرعاة في منطقة البادية كمثال بارز في منطقة أكثر عرضة وتهديداً "بظاهرة التصحر". وهناك مشاريع عديدة بنيت إستراتيجياتها على ضوء هذه التجربة، وعلى سبيل المثال مشروع تطوير وتنمية البادية ومشروع جبل البشري وتأهيل المراعي وإقامة محميات للحياة البرية في البادية (Steppe) السورية، وهناك دفع للمجهودات في هذا الاتجاه بواسطة البرنامج المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/NAP) لتعزيز قدرات المجتمعات والسلطات المحلية للمشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بمكافحة التصحر.

5 – النهج التشاركي لدعم إعداد وتنفيذ خطة العمل :

أولت الحكومة السورية التعليم البيئي أولوية قصوى وجرى تضمينه في الخطة الخمسية للتنمية لأجل بناء وعي وإمام بقضايا البيئة والترويج لاستخدام تقنية بيئية مستدامة. وتقوم وزارة التعليم بإدراج مفاهيم وأهداف العلوم البيئية في المناهج الأساسية للتعليم (الابتدائي والإعدادي والثانوي)،

والمجهودات متواصلة لتشمل مؤسسات التدريب المهني وتدريب المعلمين لتضمين مفاهيم حول خصائص وقضايا البيئة في المنهج.

بالإضافة إلى ذلك يتلقى المعلمين دورات صيفية تدريبية في الموضوعات التالية :

- صون التربة في البادية والمراعي والجبال والحراج .
- قضايا البيئة بما في ذلك التصحر .
- السكان والموارد الطبيعية والموارد البيئية .

تلعب المعارف البيئية دوراً هاماً في التعليم العالي وفي تدريب المختصين الذين سوف يقومون بدورهم بمساهمة كبيرة في إيجاد حلول لقضايا البيئة، وقد جرى تعريف قطاعات مختلفة تشمل اتحادات المزارعين، العمال، والطلاب والنساء، بقضايا البيئة عن طريق حلقات العمل، والمؤتمرات والمسكرات الإنتاجية، واللقاءات الثقافية والدروس غير النظامية. ويلعب الاتحاد النسائي، بتكوينه المنظم، دوراً هاماً في مجال تقديم المعرفة والتدريب والمشورة ورفع الوعي بالنسبة لأعضائه. وقد نظم الاتحاد ندوات حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) ولوزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) وحدة للإعلام والإطلاع وأيضاً لجنة للإعلام والتربية البيئية والإمام البيئي.

وتقوم الوحدة برفع مستوى الإمام بقضايا البيئة للقطاعات المستهدفة بتبني منهج التعليم البيئي القائم على الآتي :

- التعليم النظامي .
- حملات محو الأمية .
- التعليم غير الرسمي بواسطة وسائل الإعلام .

وقد أنشأت وزارة الإعلام حديثاً إدارة إعلام التنمية تحت إشراف رئيس لجنة الإعلام البيئي الأمر الذي من شأنه أن يعزز التغطية الإعلامية للبرامج الموجهة للتعليم البيئي وزيادة الإمام بقضايا البيئة.

وتستفيد اللجنة من نشاط وتواجد الاتحاد النسائي على مستوى سورية. وتعمل وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) على وجود جمعيات خيرية / اجتماعية مثل الجمعيات التابعة للهلال

الأحمر السوري والجمعيات التابعة لوزارة الأوقاف التي تساهمان في رفع مستوى الوعي الشعبي حول قضايا البيئة بواسطة الفروع ، والمساجد ، والمناسبات الدينية .

وقد أصدرت وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) بالتزامن مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (CEDARE) والتلفزيون السوري شريط فيديو حول الوعي البيئي ، يعكس نماذج عديدة لقضايا التلوث وسوء استخدام الموارد الطبيعية ، وهناك نشاطات أخرى مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF) ، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) لرفع مستوى الوعي والإمام بقضايا البيئة . ويمكن توظيف هذه القنوات والجهود المشتركة لتنفيذ برامج إرشادية حول القضايا المرتبطة بظاهرة التصحر . ومن المتوقع أن تبادر برامج خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر (NAP) التي يجري الإعداد لها بإدخال مكون تعليمي إطلاعي في إطار المشروعات والبرامج المقترحة لمكافحة التصحر . وسوف يتم تشكيل فريق لزيادة الوعي البيئي تجاه قضايا التصحر من خلال خطة العمل الوطنية (NAP) حيث سيتم تعزيز قدرات ومهارات الكوادر العاملة في مجال التعليم الإرشادي لتغطية قضايا رفع مستوى الوعي و الإمام بقضايا مكافحة التصحر وحماية البيئة وذلك بإعداد وتنفيذ حملات إعلامية في هذا الخصوص .

6 – العمليات الاستشارية و الاتفاقيات المشتركة مع الأطراف المعنية في الدول المتقدمة:

أجرت الحكومة السورية العديد من الاتصالات لعرض السياسات والبرامج المتعلقة بالتصحر على مختلف الأطراف المعنية في هذا الخصوص في الدول المتقدمة ، وفي إطار استجابات الدول المتقدمة قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دعماً " لمشروع خطة العمل الوطنية (NAP) ، وعند اكتمال إعداد المشروع سوف يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المشورة حول مسائل التمويل و المساعدات الفنية لتنفيذ مراحل المشروع .

وفي إطار الجهود المشتركة مع الأطراف المعنية في الدول المتقدمة تحتفظ الجمهورية العربية السورية بعضوية المؤتمر الوزاري لدول أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لشؤون البيئة الذي يولى قضية التصحر اهتماماً " فائقاً" . وقد وافق المؤتمر على تعزيز خطط العمل والبرامج الموجهة لمكافحة التصحر وتقليل الأثر الوزاري كنافذة لاشتراك أطراف عالمية أخرى في التمويل والمساعدة الفنية للمشروعات الوطنية والإقليمية لمكافحة التصحر .

7 – التدابير المتخذة أو المخطط لها في إطار برنامج العمل الوطني.

7 - 1 - تحليل التجارب السابقة :

تشتمل الخطط المدرجة في المشروع المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/NAP) على دراسة تحليلية للتجارب السابقة حيث تخضع الاستراتيجيات والبرامج التي تم تطويرها سابقاً " بواسطة السكان المحليين والدولة لتقييم يتضمن ثلاث مراحل :

أ - تجميع الدراسات والمسوحات حول القضايا العلمية والمؤسسية والاجتماعية والمشروعات المتعلقة بالتصحر :

1- تحديث البيانات وتأمين مصداقيتها.

2- تحليل التجربة الوطنية حول مكافحة التصحر .

7 - 2 - المشروعات المختصة بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر:

تقوم كل المؤسسات والمراكز الوطنية للبحوث المنفذة لمشروعات إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر بانتداب ممثلها للعمل في لجان مشروع خطة العمل الوطنية المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/NAP). ومثالاً لذلك فإن مشروع تطوير البادية ممثل في اللجنة الوطنية الفنية (NTC). وتشكل هذه اللجان نقطة الانطلاق لمراجعة المشروعات الجارية ولتكامل مفاهيم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

والملاحظ أن معظم مفاهيم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) قد تكاملت وأصبحت تشكل المكونات الأساسية لخطة عمل المشروعات كما هو موضح في الوصف الموجز التالي لبعض المشروعات الهامة والتي أتينا على ذكرها سابقاً في الفقرة 1-2-3 ومن أن المشاريع الاستثمارية التي يتم تنفيذها حالياً هي:

أ- التنمية المتكاملة للبادية السورية :

- يتم تمويل هذا المشروع بواسطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب الحكومة السورية وللمشروع أهداف عديدة تتضمن :
1. استعادة الإمكانات الإنتاجية لموارد البادية في مساحة تبلغ (3) مليون هكتار بواسطة المشاركة الفاعلة للمستفيدين .
 2. تبني منهج مستدام لإعادة تأهيل الموارد الرعوية بالاستناد على تخفيف وكسر حدة المعوقات الاجتماعية , وتحديد احتياجات المجتمعات المحلية في إعداد وتنفيذ النشاطات المطلوبة , وتعزيز مقدرات تلك المجتمعات لاكتساب المهارات اللازمة لإدارة مواردهم بطريقة مستدامة .
 3. تحسين الإنتاج الحيواني في منطقة المشروع وزيادة الرقعة الرعوية , وزيادة إنتاجية الأعلاف , وتحسين سلالات الماعز العواسي , وزيادة الخدمات البيطرية.
 4. تحسين مستوى المعيشة لسكان البادية وزيادة دخولهم بدعم الصناعات الريفية ومحو الأمية وتوفير المياه , وتعبيد الطرقات وتخصيص نصيب أكبر للمرأة الريفية .

ومن الواضح أن لبعض مكونات المشروع السابق الذكر صلة وثيقة بمكافحة التصحر

تتمثل في :

- تنمية المجتمع بواسطة تأسيس دوائر إرشاد داعمة لتحسين مشاركة المجتمع في إدارة وتحسين الموارد المحلية .
- التركيز على الاهتمام بتطوير قدرات النساء بواسطة محو وتشجيع الصناعات الريفية والنشاطات الجالية للدخل والتدريب .
- زيادة وفرة المياه في إطار نظام إدارة شامل للمياه يتحقق بواسطة تحسين تقنيات حصاد المياه وتحسين إدارة الموارد المتاحة .
- إعادة تأهيل النظم البيئية للبادية وصون التنوع البيولوجي .
- إنشاء قواعد بيانات لموارد البادية تشمل الطقس و النواحي الاجتماعية و الاقتصادية .

ب - إعادة تأهيل المراعي وإنشاء محميات للحياة البرية في البادية السورية :

يجري تنفيذ هذا البرنامج من خلال البرنامج التعاوني لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) والحكومة السورية وبعون من الحكومة الإيطالية . وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في ضبط الانخفاض في إنتاجية الأرض ومستوى المعيشة بتطوير استراتيجيات تزيد من كفاءة استغلال الأراضي . ويهدف أيضاً إلى تطوير الموارد البشرية وتحسين وسائل الاتصال وتحليل البيانات وتحسين مهارات الكوادر العاملة في مجال التخطيط لتمكينهم من استخدام تقنيات وتدبير إدارية متطورة لاستغلال الأراضي الرعوية الجماعية ومشاركة المجتمعات المحلية واعداد برامج تدريبية إرشادية .

7-3 أساليب عمل حديثة وتدابير مخططة:

من المتوقع إن تبرز برامج وتدابير إضافية لمكافحة التصحر من خلال مداوات وأنشطة مجموعات العمل ذات الصلة بمشروع خطة العمل الوطنية المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/NAP) علماً بأن بعض الدراسات التي تم تنفيذها حددت بعض المناطق المتأثرة بظاهرة التصحر وأبانت خطط العمل والتدابير الضرورية للتصدي لها ، ومثالاً لذلك دراسة إنشاء موارد رعية محمية في منطقة أبو فاس بالجزيرة في الجمهورية العربية السورية . وقد تم إجراء هذه الدراسة في إطار البرنامج المشترك لعام 1995/1994 بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNEP) وجامعة الدول العربية . وقد تم ابتداء الدراسة كإحدى مهام لجنة تسيير برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء في الوطن العربي . وتم إعداد البرنامج بواسطة وزارة الدولة لشؤون البيئة بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة بهدف :
-إعادة تأهيل المنطقة المقترحة وإنشاء مرعى يتميز بالإدارة والحماية كنموذج يمكن تكريره في أجزاء أخرى من البادية السورية .
-تأمين صون الموارد الأساسية للبادية السورية وخاصة التربة .
-تعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل .

7-4 برنامج العمل الإقليمي ودون الإقليمي:

هناك مشروعات عديدة ذات طبيعة إقليمية ودون إقليمية تتسجم مع السياسات الوطنية والمجهودات المبذولة لمكافحة التصحر تشمل :
مشروع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) كجبل البشري الذي جرى امتداده ليشمل الأردن ومن المرجح أن يناسب حزام البادية في دول أخرى مجاورة .

مشروع المشرق والمغرب المدعوم بواسطة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والذي يتبنى بحوث مناسبة لظروف الإقليم لتطوير تكامل الإنتاج الزراعي والحيواني في دول المشرق كالعراق والأردن ولبنان وسوريا .

-المشروع الإقليمي لصون الاستغلال المستدام للتنوع الحيوي الزراعي للأراضي الجافة في الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا . وهذا المشروع يتم تمويله بواسطة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) و (GEF) .

إن تضمين هذه المشروعات المذكورة في مداوات لجنة التسيير (SC) واللجنة الوطنية الفنية (NTC) ومجموعات العمل سوف يساعد على دمج نتائجها في خطة العمل الوطني .

8-المخصصات المالية :

أشارت الدولة إلى التزامها بتوفير الدعم المالي للبرامج والمشروعات الموجهة لمكافحة التصحر وتطوير واستدامة استغلال وإدارة الموارد الطبيعية - وقد أسهمت الدولة لإنجاز أهداف هذه المشروعات والبرامج بوسائل عديدة منها القيام بالتمويل الكامل أو بتمويل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسات التمويل الأخرى مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

ومن أمثلة المشروعات المدرجة في خطة التنمية ويجري تمويلها من الموارد المحلية ، مشروع استزراع الحراج ، ومشروع إنشاء وإدارة محميات رعية . وفي الوقت الراهن لم توظف

الدولة آليات خاصة لتأمين التمويل للمشروعات والبرامج التي سوف تبرز من خلال برنامج مشروع خطة العمل الوطنية (NAP) ، لكن المداورات والمشاورات التي تجري بداخل المشروع المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/NAP) تعد المسرح قبيل اجتماع الهيئات المانحة .

9- مراجعة العلامات الهادية والمؤشرات :

إن عملية رصد البيئة وتقييم الحالات والاتجاهات الخاصة بالموارد الطبيعية هي أنشطة هامة تنفذها مشروعات عديدة ، ومؤسسات حكومية وهيئات إقليمية مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) . ويلعب مركز البحوث العلمية والبيئية دوراً " طليعياً" في رصد التلوث بقيامه بتحليل العينات التي ترد إليه من المؤسسات والمشروعات المتعاونة . وتدرّك الدولة جيداً أهمية المتابعة والرصد لبرامج وأنشطة مكافحة التصحر لإعادة توجيهها وإزالة جميع العقبات التي تعوق تنفيذ تلك المشروعات . ويجب الإشارة إلى الدور الذي تلعبه اللجنة الوطنية الفنية (NTC) للمشروع المدعوم بواسطة برنامج الأمم المتحدة (UNDP) كمرجعية مناسبة لصياغة المؤشرات العملية ، وفي هذا الخصوص يجب الاستفادة من العمل القيم المبني بواسطة المؤسسة العامة للاستشعار عن بعد (GORS) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD) في تطوير المنهجية لتطبيق برنامج الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لرصد ومراقبة التصحر . كما إن أنشطة ونتائج مشروعات مثل إعادة تأهيل الأراضي الرعوية ، وإنشاء محمية للحياة البرية في السهول السورية ، والمكافحة المتكاملة للتلوث ، والاستفادة ما أمكن من تطبيق المعارف التقليدية والفطرية لدى المستهدفين اهتماماً من قبل المشروع يمكن أن تساعد كثيراً في تأسيس علامات هادية ومؤشرات للتقييم البيئي بصورة عامة وفي رصد التصحر بصفة خاصة .

المراجع

1. TECHNOEXPORT.1962.
The geomorphologic map of Syria, scale 1:500.000. An explanatory note. U.S.S.R
2. TECHNOEXPORT. 1964.
Geological map of Syria, scale 1:1.000.000 Ministry of Industry. Syria.
3. MINISTRY OF DEFENCE.
Meteorological Department. 1973. Agroclimatological reference book for the Syrian Arab Republic. Syria. 48p.
4. ILAIWI, M. 1985.
Soil map of Syria and Lebanon scale 1:1 million. ACSAD.
5. SOIL SURVEY STAFF. 1975.
Soil Taxonomy. A basic system of soil classification for making and interpreting soil surveys. SCS-USDA, Handbook No. 436-446p.
6. UNESCO – FAO. 1970.
Vegetation map of the Mediterranean zone. Explanatory notes, p.53-81.

7. **GROSSMAN, R.B. 1983.**
Entosils. In: pedogenesis and Soil taxonomy, Volume II. The soil orders. (ed. by L.P. wilding).
 8. **FOTH, H.D. AND SCHAER, J.W. 1980.**
Soil geography and land use. Wiley, New York, 484p.
 9. **THE SYRIAN SYNDICATE OF AGRICULTURAL ENGINEERS. 1994.**
The Annual Agricultural Technical Report. Damascus, 76p. (in Arabic).
 10. **GENERAL COMPANY FOR WATER STUDIES, S.A.R., 1985.**
Evaluation of wind and water erosion in the Syrian steppe; preliminary map.
 11. **ACSAD ,1988.**
Desertification processes in the northern part of the Syrian steppe. ACSAD, G.A. 59. 15p.
 12. **FAO, 1983.**
Guidelines: Land Evaluation for rainfed agriculture. Bulletin No. 52.
 13. **THE GENERAL COMPANY OF WATER STUDIES, S.A.R. 1986.**
Vegetation cover studies of the Syrian steppe, preliminary report.
 14. **MINISTRY OF AGRICULTURE AND AGRARIAN REFORM. S.A.R., 1993.**
Forestry Survey.
 15. **KBEBE, E. AND JALOUL, A. 1993**
Investigation on soil erosion in the coastal area (in press).
 16. **ILAIWI, M., ABDEL-GAWAD. G., JABOUR. E. 1992.**Human-Induced soil degradation map of Syria in world. Atlas of Desertification, Published by UNEP.
 17. **UNEP-ISRIC, 1988.**
Guidelines for the assessment of the status of human-induced soil degradation, edited by L.R.Oldman, Wageningen. 12p.
 18. **MINISTRY OF STATE FOR ENVIRONMENTAL AFFAIRS (SYRIA),
UNEP, ACSAD.**
Plan of Action to Combat Desertification in Syria.
 19. **ACSAD. 1982.**
Sand dunes and their influence on the rail-road in Deir-el-Zor and Hasakeh, ACSAD, G.A. 26.
 20. **FAO-UNEP. 1992.**
A suggested national soils policy for Syria.
- ACSAD, A. 1994.**
21. **Workshop on range land development. Khartoum. The Syrian program for development of range land and animal wealth.**

NATIONAL REPORT
ON THE
UNCCD IMPLEMENTATION

**The Syrian Arab Republic
(FINAL)**

**Prepared and Submitted
by
The Arab Organization for Agricultural Development
(AOAD)
Environmental Affairs In Collaboration with the
Ministry of State for
February 2000**

1. Summary:

Desertification is a major constraint on development in The Syrian Arab Republic, particularly in the Badia (Steppe Zone). Other environmental deterioration factors are also in play. It is no wonder then that policies and development plans are recently more concerned about the issues of environment health, rational use of resources, sustainability and ensuring the welfare of future generations.

Syria has developed and is in the process of formulating several strategies and action programmes in the fields of environment, biodiversity, Agenda 21 and combating desertification.

The recent series of National Five-Year Development Plan have emphasized the importance of and the need to protect the environment, enhance population participation and ensure sustainable development in their goals and actions. These plans and strategies are closely related to UNCCD and have common features with the convention as for instance improving the economic environment, ensuring, and the principles of sustainable development, conservation of resources and adopting the participatory approach.

The National Environmental Strategy has among its recommendations the formulation of a strategy to combat desertification.

Through the assistance of UNEP a Country Study on Biological Diversity was conducted. A National Biodiversity Strategy is under preparation. Along the same line a mechanism for implementation and follow-up of the National Agenda 21 has been established within the General Organization for Environmental Affairs, MSE, to enhance the complementarity between environmental and developmental issues on a national basis.

No concerted action to combat desertification existed before 1995, however, some nationally funded and internationally assisted programmes and projects have elements directed to check land degradation and encourage rational use of resources.

The government in NAP close collaboration with AOAD has prepared a National Action Programme to Combat desertification. The Programme advocated the rational use and conservation of resources, involvement of population in designing and implementing their development programmes and in decision making, as well as empowering them to plan and lead

actions to improve their living conditions while sustaining their resource heritage. It called for adopting an integrated and holistic approach to achieve economic development and alleviate poverty.

Most recently the government, in collaboration with UNDP has initiated a project on National Action Programme for Combating Desertification in Syria. This project will build on the existing NAP to formulate an integrated programme that contributes to the existing efforts in order to achieve the set goals and targets, and to meet government commitments. The New NAP will streamline with other environment strategies and programmes, enhance the integration of existing projects and ensure coordinated action and to enhance coordination.

The environmental management in Syria and the need to ensure active and well planned implementation of the UNCCD would be enhanced by external assistance, which is expected to be acquired through coordinated efforts with UNDP and other international parties.

The NCB financial resources are derived from MSE common budget but a sizeable support comes from the UNDP assisted project. The National five-Year Development Plan allocates funds to projects and programmes with elements to combat Desertification.

At present NCB has no database but plans and current efforts are directed to establish this facility. Databases exist at some government institutions and regional organizations and the research centers, which are members of the SC and the NTC. NCB can collaborate with and draw information from these databases. Members of the SC and the NTC have telephones, access to fax, E-mail, PC, photocopying, and as mentioned above some units have established databases.

Currently raising awareness and encouraging local populations to participate in resource conservation and checking land degradation is done mainly within the context of environmental education campaigns. Government institutions, NGOs and projects are active in this respect. MSE has an Information and Environmental Awareness Committee, which can also coordinate efforts to inform and educate the public about UNCCD and relevant actions.

Collaboration with the international community in arresting land degradation and combating Desertification commenced early through projects on rangeland rehabilitation, forestry, land management, irrigation

and water resources management through assistance from France, Germany, Italy, FAO, UNDP, UNEP and others. However, the government has not yet determined specific mechanisms to ensure funding for projects and programmes that will be formulated within the NAP under preparation.

In the efforts to formulate practical indicators to monitor the implementation of the UNCCD use should be made of methodology developed by GORS, other national institutions ACSAD and ICARDA.

